



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الفشل المالي للسوق المالي

بحسب تقديمه الطالب

اية طالب طاهر

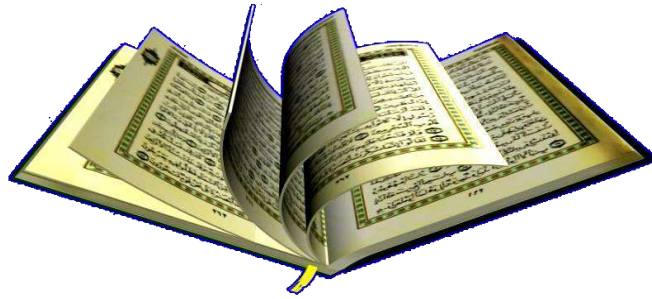
بتول طالب حمزة

الى قسم العلوم المالية والمصرفية لمتطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بأشرافه

م. د. علي فلاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَقُلْ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

سُورَةُ التَّوْبَةِ (سورة التوبة)

(سورة التوبة 105)

الاهداء

الى من علمتي الالف ... والياء الى من حرسني بالدعاء ...

امي الغالية

الى العين التي تحرسني بعد الله

ابي الحبيب

الى من حبهم تجري في عروقي وبلهم يدرك اهرقوا دي الى ...

اخوتي

الى من صاغولنا علمهم حروفنا ومن فكرهم منارة تيسر لنا سيرة العلم والنجاح الى ...

اساتذتنا الكرام

الى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع الى

زملائي وزميلاتي

الشكر والتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي منّ علينا بنعمة العقل والدين، وهو القائل في محمّد كتابه الكريم:

“فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ”

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

”مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِيَةٌ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافُونَهُ فَادْعُوا لِي حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَيْتُمُوهُ“

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم

بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضل، فله الحمد أولاً وآخراً

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم

أسناذي المشرف على البحث الأسناذ/ **م. د. علي فلاح**

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آلية القرآنية
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المحتويات
1	المقدمة
2	المبحث الأول (متهجية البحث)
13-3	المبحث الثاني: الفشل المالي
21-14	المبحث الثالث: السوق المالي
25-22	المصادر

المقدمة

تعد ظاهرة الفشل المالي من أهم الظواهر التي تستوجب الوقوف امامها والبحث في اسباب وقوعها ، ذلك لان نتائجها أصبحت تنعكس على الاطراف الداخلية والخارجية التي تستفاد من التقارير المالية ولازدياد حالتها (العسر والإفلاس) التي تواجه الاسواق المالية ، إذ إن كافة الاسباب التي أدت الى الفشل المالي ازداد الاهتمام بها وذلك بوضع نماذج وأساليب تحليلية تساعد في الكشف المبكر عن هذه الظاهرة ، والتي بدأت بالتفاقم في السنوات الأخيرة ، ولما له من اثر خطير على هدف بقاء واستمرارية الاسواق اذ أن الفشل المالي يعتبر المرحلة الاخيرة من التدهور المالي .

اما الأسواق المالية هي من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها الوحدات الاقتصادية في تمويل نشاطاتها المتعددة فهي بالتالي تعتبر كفاءة تمويلية فعالة و مكملة للأساليب الأخرى الموجودة في الاقتصاد خاصة من خلال تنوع الأدوات المالية المتاحة بها . لكن ليست كل أسواق المال يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية بحكم أنها تتطلب وجود موارد مالية مستمرة التدفق وكافية حتى تتمكن من تلبية كل احتياجات و طلبات التمويل من طرف الطالبين لها ، و هذا ما يمكن أن نلمسه جليا في دراسة مستوى كفاءة السوق المالي لأي بلد ، ذلك أنها تعتبر كمؤشر على مدى تطور البلد أو تخلفه في الجانب المالي و في مستوى تطور اقتصاده ككل و في ظل التطورات الحالية أصبح لزاما على الدول التي تريد أن تحقق المزيد من التطور والتنمية الاقتصادية أن تحاول أن تنمي و تفعل سوقها المالي عن طريق إزاحة كل العراقيل و ذلك لضمان أكثر نجاح لها.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

ان مخاطر الفشل المالي ساهمت بتحفيز الباحثين والمحللين الماليين والإدارة والمالكين الى اجراء الدراسات المعمقة والتي ساهمت ببروز عدد من النماذج الكمية والوصفية التي تساعد تلك الاطراف في التنبؤ بالفشل المالي ومخاطرة على السوق المالي والحيلولة دون الوقوع فيه . بالإضافة الى ذلك فان تلك الدراسات والنماذج ستساعد المستثمرين بترشيد قراراتهم الاستثمارية فيما يتعلق بالأسواق المالية الناجحة والتي لا تعاني من مشاكل الفشل المالي .

ثانيا: أهمية البحث

إن الفشل المالي وعدم امكانية الاسواق المالية في الاستمرار أصبح له أهمية كبيرة في الوقت الحاضر ، وذلك لزيادة مسببات المخاطر التي تتعرض لها الاسواق و التي تؤدي لفشل او تعثر السوق، اذ تكمن اهمية البحث عن طريق تسليط الضوء على اهمية موضوع الفشل المالي للسوق المالي ، واثره على المستقبل المالي للأسواق التي تعمل تحت وطية اقتصاد متداخل وغير مستقر.

ثالثا: اهداف البحث

يرمي البحث الى تحقيق جملة من الأمور أهمها :

- 1- التعرف على نشأة السوق المالي وأنواعه .
- 2- معرفة الفشل المالي وأعراضه وطرق العلاج .

رابعا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى المبحث الاول :منهجية البحث و في المبحث الثاني الفشل المالي (مفهوم ، اعراض وطرق علاج الفشل المالي) وتناولنا في المبحث الثالث السوق المالي.

المبحث الثاني

الفشل المالي

تعد المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الانساني مهما كانت طبيعته ، خاصة في المجال الاقتصادي والمالي ومع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية . وتزايد حدة المنافسة وتشابك ارتباطات المصارف مع المحيط القريب والبعيد ، تعاضمت المخاطر في المصارف بل وأصبحت صفة ملازمة لها وبعد الفشل المالي من أهم هذه المخاطر التي تهدد استقرار المصارف واستمراريتها وبسبب التغير الذي يحدث في الاقتصاد العالمي ، يؤدي التنبؤ بالفشل المالي دوراً متزايد الأهمية . حيث يحدث الفشل المالي غالباً عند تعرض المصرف الى مخاطر تؤدي لخسائر مزمنة وخطيرة أو عندما تكون متعثرة بسبب المطلوبات التي لا تتناسب مع الموجودات . لذا لابد من التعرف على مفهوم الفشل المالي واسبابه واعراضه ومظاهره واهمية التنبؤ بالفشل المالي وأسباب الفشل المالي في المصارف .

اولاً : مفهوم الفشل المالي

إن بعض المصارف تواجه متاعب في عملياتها المصرفية اذ يؤدي ذلك إلى فقدان ملائتها المالية أي انها غالباً لا تستطيع مواجهة مطلوباتها حتى ان كانت الموجودات المالية تفوق المطلوبات ، حيث انها تعد متعثرة وهو ليس بالضرورة الوصول إلى مرحلة الإفلاس أي من الممكن معالجتها ويجاد الحلول المناسبة لها ، ولعل أقصى درجات التعثر المالي هو الوصول إلى درجة الإفلاس التي تصل عنده مطلوبات المصرف أكبر من موجوداته اذ أن حقوق المالكين في مركزها المالي تصبح سالبة بسبب الخسائر المستمرة (ال شبيب ، 2010 : 245) اذ يمكن لإخفاقات المصارف أن تتسبب في خسائر كبيرة للعديد من المودعين ، وتنتشر بسرعة وتضخم الضائقة الاقتصادية ، بما في ذلك تحفيز النفقات المالية ، إذ تستند الآراء الأخيرة حول الإدارة الفعالة لإخفاقات المصارف المستندة إلى فكرة مفادها أن التعامل بسرعة مع المصارف المتعثرة سيساعد في استعادة ثقة الجمهور ، والحفاظ على الاستقرار المالي ، وتقليل شدة الخسائر (Chami, 2021, 4) . وللوقوف على مفهوم الفشل المالي ، نورد الجدول (1) يوضح مفاهيم الفشل المالي المصرفي .

مفاهيم الفشل المالي وفق آراء عدد من الباحثين والكتاب

ت	اسم الباحث او الكاتب	السنة	الصفحة	التعريف
1	الحبيطي	2001	221	وهو عدم قدرة المصارف على تسديد الإلتزامات المستحقة في مواعيدها المقررة.
2	ابراهيم وفخور	2004	14	هو الحالة التي تضعف فيها قدرة بعض المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءتها المالية نتيجة زيادة نسبة الأصول المتعثرة لديها، ما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، بالتالي تصبح قيمة المصرف السوقية الصافية سالبة.
3	احمد و الكسار	2009	4	انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمصرف في الحفاظ على متطلبات استمرارية نشاطه.
4	Huang	2009	59	وهو عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وذلك لكون اجمالي الاصول اقل من اجمالي الخصوم.
5	الغصين	2010	4	دلاله سلبيه للمركز المالي للمصرف الذي يواجه صعوبات مؤقتة في الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المقرر.
6	كوثر	2019	8	تمثل التعثر المالي في الديون التي لا يمكن للمصرف من الحصول على ارباح ايراداته المحتسبة له وانما توضع في حسابات مستقلة.
7	AL- &Dame Almowail	2021	3256	عدم قدرة المصرف على الوفاء بالمطلوبات المترتبة على عملائه والمالكين وبالتالي عدم قدرته على الإلتزام بالقواعد والإجراءات المعتمدة ، مما يجعله متعسراً نتيجة تدني السيولة.

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة فيه.

من المفاهيم السابقة يتضح للباحث ان مفهوم الفشل المالي هو : (عدم قدرة المصارف على الوفاء بمطلوباتها المستحقة للغير ، في الوقت المقرر بسبب توالي خسائر المصرف وعدم قدرته على مواجهة المطلوبات أو تحقيق عوائد مناسبة من الاستثمارات أو تحصيل الديون من الغير مما يؤدي في أغلب الحالات الى تصفية الموجودات المتداولة و اعلان افلاسها) .

ثانياً : أسباب الفشل المالي

لا يمكن وضع نمط محدد للتعرف على أسباب الفشل المالي ذلك لأن لكل قطاع أو ربما لكل مشروع في داخل قطاع معين ظروف خاصة أو أسباب تؤدي إلى فشله ولكن من الممكن ان يتم التعبير عن هذه الأسباب كما يلي :

1. الاسباب الداخلية تنقسم الأسباب الداخلية الى سببين هما السبب الإداري والسبب المالي وسأوضح أدناه سبب كل منهما :

أ- الاسباب الادارية : والتي تتعلق بالجانب الاداري في المصارف وتؤدي جميعها إلى حدوث فشل مالي ومن اهمها : (الجنابي ، 2013 : 225)

(1) عدم قدرة الإدارة على تقديم الدعم الكافي لموظفيها حتى وان كان ذو كفاءة عالية ومهارة ممتازة لذا فأنهم سيواجهون صعوبة دون دعم الادارة

(2) الاختيار الخاطئ لمدير المشروع

(3) غياب العناصر الإدارية والفنية

(4) وجود صراعات بين اعضاء الادارة .

(5) توجهات خاطئة للإدارة

(6) تفضيل المصالح الخاصة للمساهمين والملاك .

ب- الاسباب المالية : يمكن أن تأخذ الأسباب المالية عدة اشكال ومنها الآتي : (المرشدي ،

2018 ، 260)

(1) نقص في راس المال .

(2) خلل في نظام التكاليف .

(3) ضعف في الرقابة المالية

(4) التأخر في تحصيل الديون و ارتفاع نسبة الديون المعدومة .

5) زيادة الفجوة بين الربح و الإجمالي و الربح الصافي .

الاسباب الخارجية : تعد من أخطر الاسباب التي تتعرض لها المصارف والمؤدية الى الفشل المالي بسبب عدم المصارف على التحكم بها أو التصدي لها بكونها خارج عن ارادتها مثل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية المحيطة بها من عدم توفر الائتمان وارتفاع كلفته والمنافسة الشديدة بين المصارف الاخرى فضلاً عن قرارات الدولة وقواني نها والكوارث الطبيعية (الجياشي ، 2019 : 75) .

وهناك اسباب خارجية اخرى تتمثل بالعوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية كما يلي:

- أ. ظروف محلية ودولية حيث ان عدم الاستقرار السياسي الداخلي يؤدي الى عدم الثقة وتردد الافراد في الايداع لدى المصارف ومن امثلة عدم الاستقرار العالمي حدوث ازمة الرهن العقاري عام 2007.
- ب. عوامل اقتصادية تتمثل بالظروف التي لا يستطيع المصرف التحكم بها او التأثير فيها مثل الدورات الاقتصادية قصيرة الاجل او طويلة الاجل.
- ج. عوامل تشريعية اي تدخل الدولة المفرط في الانشطة المصرفية وتغيير في التشريعات ،التعديلات على القوانين والاثار الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر على المناخ وليس المستثمرين.
- د. قلة الاستشارات والمشاركة الخارجية.
- هـ. عدم قيام الحكومة بتوفير حماية قانونية للمؤسسات عبر الضرائب والرسوم.
- و. التقلبات الخارجية مثل حالات الاندماج والتغيرات التكنولوجية.
- ز. عمليات الاحتيال والخداع في الاعمال. (Hamwi، 26:2016)

وهناك مجموعة من الاسباب الاخرى المتعلقة بالفشل المصرفي ، اذ يعد الفشل في المصارف ازمة تعيق الاقتصاد وهناك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى فشل المصارف والسبب الرئيسي يتمثل بفشل القروض الممنوحة للزبائن وهوسهم تجاه نشاط المصرف لان هذا يؤدي الى تجميد جزء كبير من اموال المصارف بسبب عدم قدرة الزبائن على تسديد القروض وفوائدها. اما الاسباب الاخرى والتي تمثلت بأسباب متعلقة بالمصرف والزبون ستوضح كما يلي :

(AL - Daamee & Almowail -2021 : 3265)

1 (زيادة المخاطرة مثل التركيز على القروض في قطاع واحد أو على مجموعة صغيرة من المقترضين ، الاعتماد على الودائع أكثر من راس المال المحتفظ به والاستثمار في الموجودات طويلة الأجل والمشاركة في معاملات دولية .

2 (سوء الإدارة بسبب السلوكيات غير الوظيفية التي تؤدي اصحاب البنوك والمديرين التنفيذيين الى مخاطر كبيرة تؤدي الى الإفلاس .

3 (ضعف الرقابة الداخلية مما يؤدي الى غسيل اموال وفساد مالي واداري وسوء تقدير الضمانات.

4 (ضعف الرقابة الخارجية والتي تقع مسؤولية ضبط عمل المصارف فيها على عاتق الجهات الرقابية مثل البنك المركزي والذي يجب عليه اكتشاف سوء التصرف مبكرا والتدخل بشكل سريع .

5 (تزوير المعلومات الخاصة بالمشروع ونتائجه ، وعدم تقديم المعلومات الصحيحة والكاملة

6 (سوء استعمال القروض وعدم تسديد المطلوبات للمصرف في الأجل نتيجة العجز أو الامتناع .

7 (العوامل الشخصية والذاتية للعميل . (الشمري ، 2009 - 20 - 21)

8 (سوء إدارة المصرف ، الخاص بالزبون طالب القرض .

9 (ضعف أو قبل النظام الالكتروني في المصرف وخطأ تاهيل الكوادر .

10 (ازدياد القروض المتعثرة والتي تصل في حالات الى 50 % من اجمالي القروض والتي تسبب نقص في السيولة .

11 (الترابط بين المصارف ، اذا تؤدي العلاقات المعقدة والاعتماد المتبادل بين المصارف الى انتشار المشاكل أو الأزمات في القطاع المصرفي والنظام المالي.

ثالثاً : اعراض الفشل المالي

هناك مجموعة من الأعراض التي تصيب المصارف المتعثرة قبل الوصول الى الإفلاس وهي ظواهر تبين ان المصرف يواجه صعوبات عالية وبالتالي احتمالية مواجهة المتاعب التي تؤدي إلى

حدوث الفشل ومن أهمها (الأنصاري ، 1995 : 503-504)

- 1- دفع فوائد عالية على القروض متوسطة الأجل .
- 2- توزيع الأرباح على المساهمين بعد الاقتراض .
- 3- عدم تكوين مخصصات واحتياطات كافية للإحلال والتجديد للموجودات الثابتة .
- 4- تمويل موجودات ثابتة بقروض قصيرة الأجل .
- 5- تأجيل تسديد اوراق الدفع .
- 6- تأجيل تسديد اقساط الفروض المتوسطة
- 7- عدم الاعلان عن خدمات المصرف

أما مظاهر الفشل المالي ، أن قبل أن يفشل المصرف تماما أو الانتقال الى عملية الإفلاس يمكن تحديد مجموعة من الاشكال التي توجه الى الانحدار نحو الفشل المالي ويوجد العديد من هذه المظاهر منها : (AL Noor & et 2019 : 1323)

- أ. التأخر بتسديد مستحقات المقترضين على الرغم من الانذار بالتسديد في الوقت المحدد واتخاذ اجراءات قانونية ورفع قضايا على المصرف هذا يؤدي الى التذبذب في الخدمات وزيادة المنافسة مع خدمات المصارف الأخرى وبالتالي يؤدي الى خفض الارباح وتدنيها واحتمالية استمرار هذا الانخفاض السنوات عدة . (عباس ، وآخرون 2018 - 129)
- ب. الخلل الذي يحدث في الهيكل المالي للمصرف وذلك باعتماده على التمويل الخارجي وخاصة (القروض قصيرة الأجل) لزيادة الرافعة المالية .
- ت. عدم قدرة بعض المصارف على متابعة التطور التقني واتباعها وسائل تقليدية في اداء المهام التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة وعدم مواكبة التطور في ظل المنافسة الشديدة مع المصارف الأخرى .
- ث. ضعف الرقابة على رأس المال العامل مما يؤدي إلى زيادة الخدمات المصرفية
- ج. عدم كفاية الهيكل التنظيمي للمصرف وضعف الكفاءة في الادارة المالية على إدارة الشطة المصرف

وهناك مجموعة من الاشكال او الصور الأخرى للفشل المالي منها : (محمد ، 2017 - 123)

- 1) وجود أزمة في سيولة المصرف وعدم توفر النقدية الكافية لمواجهة المطلوبات .

- 2 (تكون موجودات المصرف اقل من المطلوبات عند استحقاق الديون
- 3 (انخفاض عوائد الاستثمار عن التكاليف من ضمنها كلفة تمويل رأس المال .
- 4 (عدم قدرة المصارف على الموازنة بين الموارد الداخلية والخارجية وبين الالتزامات قصيرة الأجل .
- 5 (عدم تناسب عائد راس مال المستثمر مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات

رابعاً : أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يكون الفشل المالي للمصارف تأثير سلبي على جميع المستخدمين للبيانات المالية اي المستثمرين الحاليين والمحتملين والذباثن والدائنين والموظفين والمقرضين وعامة الناس نتيجة لذلك يهتم مستخدموا البيانات بالتنبؤ بالفشل المالي ، ويعود اهتمام المصارف بالتنيز بالفشل المالي الى مجموعة من الأسباب : (الشيباني ، 2017 : 53)

- 1- ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل .
- 2- تجنب الاستثمارات ذات المخاطرة المالية
- 3- اهتمام الادارة بالتعرف على الفشل المالي ومعالجته والتعامل مع اسبابه .
- 4- اهتمام الجهات الحكومية يعود الى دورها في اداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد .
- 5- اهتمام مراجعي الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي بسبب مسؤوليتهم الكبيرة في تدقيق القوائم المالية للشركة .

خامساً : مراحل الفشل المالي المصرفي

و لا يحدث الفشل المالي فجأة أو بصورة مباشرة في المصارف بل توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود اختلالات تؤدي إلى حدوث الفشل المالي في حالة عدم اكتشافها . وعليه ثمر . المصارف بخمس مراحل رئيسة حتى وصولها إلى مرحلة تقرير المصير في التصفية أو الاعلان عن الإفلاس وهي :

1- **مرحلة حدوث العارض** : تعد هذه المرحلة الأولى ، والبداية الحقيقية للفشل المالي ، حيث تحدث مشكلة غير متوقعة وتعتبر بمثابة اختبار لإدارة المصرف ، على سبيل المثال ، ظهور التزام عرضي أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ، وغالبا ما تنشأ هذه المرحلة نتيجة أخطاء إدارية بالمستويات العليا للمصارف حيث الإدارة العليا لها سلطة مطلقة وتقضي على دور الإدارات المركزية وقد تكون هذه الأخطاء غير مقصودة .

2- **مرحلة تجاهل الوضع الراهن** : وهي المرحلة التي يتم فيها تنبيه الإدارة العليا للمصرف إلى خطورة المشكلة ، لكن الإدارة تتجاهل التحذير من التراخي وتقل من المشاكل ، لذلك تفاقم ، هذه المشاكل يؤدي إلى أخطاء كارثية ستؤثر على رغبة الزبائن في التعامل مع المصرف وقدرة الأعمال السابقة على السداد في المدة المتفق عليها ، (كوثر ، 2019 : 12)

3- **مرحلة التعايش مع الأزمة وتجاهلها** : تمثل هذه المرحلة الخطر الحقيقي في حياة المصرف وذلك لأن المصرف بتعايش مع أوضاع الفشل اليومية والإدارة غير مبالية بالمخاطر ، وخلال هذه المرحلة يقوم المصرف باستثمارات جديدة والتوقف عن تقديم القروض ، أن يحاول المصرف هذا الحفاظ على القروض الممنوحة سابقا والمطالبة باسترداد القروض المتعثرة ، وتبدأ ظهور أعراض الضائقة المالية في المصرف بشكل واضح ومتزايد (بيشة ، 2021 : 31)

4- **مرحلة التدهور أو تفاقم الأزمة** : في هذه المرحلة تنتشر أخبار المصرف بين عملائه وتبدأ عملية المطالبات المالية . إذ ان انتشار المعلومات حول فضل المصرف يؤدي إلى أزمة فشل في المصرف ، تبين هذه المرحلة عدم قدرة المصرف في الحصول على الأموال اللازمة لتغطية الديون المستحقة لكن من الممكن معالجة هذه المرحلة اذا استطاعت الادارة اكتشاف الخلل ومعالجته في الوقت المناسب . إذ تتسم هذه المرحلة بازمة حادة في التدفق النقدي وعدم قدرة البنك على سداد التزاماته (الزبيدي ، 2013 : 81)

5- **مرحلة الفشل المالي** : تبدأ هذه المرحلة عندما يكون المصرف عاجز على مواجهة أو تسديد مطلوباته المستحقة حيث تكون قيمة الموجودات اقل من قيمة المطلوبات وقد يلجأ المصرف للتعامل مع الفشل أو العمر المالي عبر حلول ومعالجات بحسب الحالة التي يمر بها المصرف . ومن الحلول في هذه المرحلة : (المرشدي ، 2018 ، 259)

أ. بيع الموجودات

ب. الاندماج مع مصارف أخرى

ت. تخفيض الاتفاق الرأس مالي

ث. اصدار سندات او الاقتراض من البنك المركزي

ج. التفاوض مع المصارف الأخرى . و تحويل الديون الى اسهم .

6- **مرحلة التصفية أو الإفلاس :** وهي المرحلة النهائية والتي يصبح فيها المصرف غير قادر

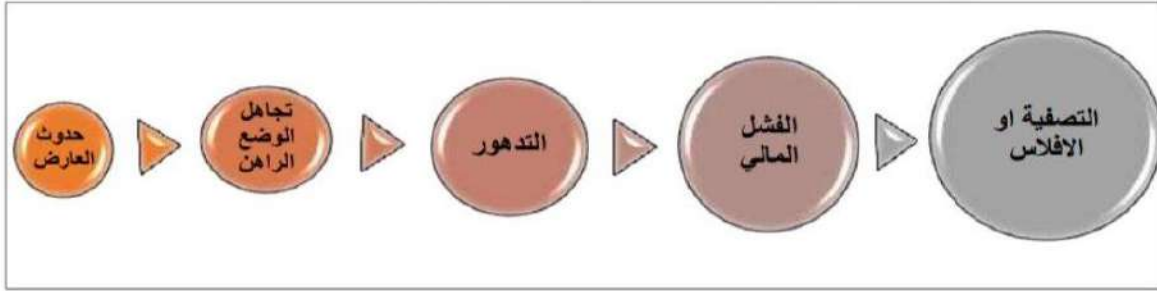
على مواجهة المطلوبات وتبدأ السلطات التنظيمية أو الجهات الرقابية باتخاذ الاجراءات

القانونية اللازمة لحماية حقوق المقترضين والمطلوبات المالية الأخرى . ومن الممكن ايجاد

أسباب الفشل ومعالجته عبر عمليات الاندماج أو التصفية أو إعادة الهيكلة . و في هذه

المرحلة يتقرر مصير البنك بإعطائه فرصة أخرى أو التصفية النهائية .

(الحمداني و القطان ، 2013 : 462).



مراحل الفشل المالي

سادساً : طرق علاج الفشل المالي

بعد التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي والمراحل التي يمر بها المصرف قبل

الوصول الى حالة التصفية او الافلاس ، أصبح الزاماً التعرف على أهم الطرق أو الوسائل

في علاج الفشل المالي والتي تساعد المصرف على منع الوصول الى حالة التصفية وقد

تستعمل اكثر من وسيلة او تتداخل هذا الوسائل فيما بينها من خلال الآتي : (الجياشي ،

(2017 - 74-76)

1. **اعادة الهيكلية** : تتمثل هذه الطريقة في اتباع المصارف استراتيجية جديدة تساعد في تصحيح الخلل للمستوى المالي واستمرارية بقاء المصرف ولضمان الوصول إلى نتائج ايجابية للتغلب على الفشل المالي على المصارف ان لا تقتصر على اعادة الهيكلية المالية بل تمتد إلى اعادة الهيكلية الادارية ، يمكن للمنشأة من اعادة الهيكلية المالية بما يأتي :

أ. إعادة تقييم الموجودات وذلك لعكس القيمة السوقية الحالية لتحسين نسبة المديونية إلى نسبة حقوق الملكية

ب. إعادة هيكلة الديون عن طريق التفاهم بين المصرف و الدائنين في بعض الأموال مثل تحويل الديون قصيرة الأجل الى طويلة الأجل أو الحصول على فترة سماح جديدة ، أو تخفيض سعر الفائدة

ت. زيادة رأس المال وذلك عن طريق اصدار اسهم جديدة لتوفير بعض السيولة .

ث. زيادة التدفقات النقدية الداخلة في ضوء زيادة الخدمات وتخفيض التدفقات النقدية الخارجة من خلال تاجيل تسديد بعض الديون بالاتفاق مع الدائنين .

اما اعادة الهيكلية الادارية التي تعد مكمل للمالية يمكن ان تتم عن طريق واحد أو أكثر من هذه الاجراءات التالية : (22 : 2013 , David & Eyo)

- 1) تحسين الخدمات المصرفية من خلال اتباع استراتيجيات جديدة .
- 2) زيادة الخدمات المصرفية المقدمة وتخفيض كلف الحصول على الخدمات المصرفية .
- 3) ادارة فاعلة لسوق الخدمات المقدمة وذلك عن طريق تحسين استراتيجية التسويق عبر زيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق .

2. **الاندماج** : هناك مجموعة من الدوافع أو الاهداف لاندماج منشأتين او اكثر وتكوين كيان جديد من خلاله تفقد المنشأة المدمجة شخصيتها وتكون شخصية جديدة للكيان الجديد ومن هذه الحالات هي مواجهة الفشل المالي

3. **تغيير الشكل القانوني** : بعد التغيير في الشكل القانوني لمصرفين من الطرق الايجابية في مواجهة التعثر المالي فالتحول إلى شكل أكثر مرونة يساعد الإدارة على الحرية في الحركة واتخاذ العديد من القرارات .

4. **التأجير** : أن هذا الخيار يبقى محدود ذلك لانه قد يكون غير متاح في اغلب الحالات حيث يعتمد على نشاط المصرف أو مدى امكانيته على توفير هذا الاختيار .

5. **البيع** : من الممكن ان يتم انهاء ملكية المصرف عن طريق البيع لأحد الأفراد أو احد الدائنين عند عجز الملاك عن ايجاد حلول لما أصابها من فشل مالي ، وفي هذه الحالة يتم نقل ملكية المصرف من الملاك الى المالكين الجدد الذين يملكون أهداف او دوافع مختلفة ، ويتم البيع اما كليا أو جزئيا وعن طريق أساليب مختلفة مثل البيع في المزاد العلني أو طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة أو أي طرق أخرى متاحة تحقق للملاك فائدة أعلى

6. **التصفية** : عند وصول المصرف الى مراحل متقدمة ومستعصية من حالة الفشل المالي حيث تكون قيمة التصفية أعلى من قيمة الاستمرارية تصبح الطرق السابقة جميعها غير نافعة لذا لابد من القيام بعملية تصفية المصرف وتسديد المطلوبات المستحقة تجاه الآخرين بحسب الأولوية القانونية .

بالإضافة كما ورد أعلاه فإنه في العادة تكون ادارة الفروض هي سبب الفشل المالي للمصارف وهناك أساليب أو طرق أخرى يتم عبرها معالجة القروض المتعثرة حيث تبدأ بتحديد هذه القروض ثم التحليل المالي للتنبؤ بالحالة المالية وتحديد درجة الفشل المالي وبذلك يتم تقسيم هذه القروض المتعثرة إلى قروض من الممكن معالجتها وقروض ميؤوس منها ، وعلى المصارف تقديم بعض المقترحات أو الحلول لمعالجة هذه الفروض والمساعدة للخروج من الأزمة وذلك باللجوء لاحد هذه الطرق التالية : (الهام ، 2016 - 56)

أ. أن الاسقاط الكامل أو جزء منه للمديونية .

ب. اعادة جدولة الديون .

ت. تجديد فترات السماح

ث. دعم العميل اقتصاديا و فنيا

ج. تخفيف شروط السداد .

المبحث الثالث

السوق المالي

اولا : نشأة الاسواق المالية وتطورها

تتبعنا لتاريخ السوق المالية يكشف لنا أن نشوء هذه الأسواق وتطورها جاء انعكاسا للظرف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها ، فنشوء الأسواق لم يكن من قبيل الصدفة واما كان لمقتضيات التطور التجاري والاقتصادي في تلك البلدان ، ففكرة تلك الأسواق ظهرت منذ ان فكر الانسان باستغلال مدخراته ، وساعده في ذلك التطور العلمي ونشوء الشركات ذات الفوائض المالية اذ سعت تلك الشركات الى استثمار الفوائض من خلال تلك الأسواق(در عباس ، ٢٠١٠ ، ص١٤٤-١١٥).

ويرجع ظهور الأسواق المالية الى تطور أسواق السلع والخدمات ، وأن لم تكن تعرف بهذا الاسم ، أذ كان يسمح للتجار بعرض بضائعهم وتحديد أسعارها والاسعار الآجلة ، وفي بداية القرن الخامس عشر ظهر مفهوم البورصة ، وتعود كلمة بورصة في أصولها إلى اسم أحد كبار التجار (فان بورص) (Van Bourse) الذي كان يقيم في مدينة بروج البلجيكية أن كان يجتمع في فندقه العديد من التجار وعملاء المصارف والوسطاء الماليين ، وكانت الارتباطات تتم بشكل عقود وتعهدات ثم تطورت لتشمل التزامات مستقبلية قائمة على ثقة متبادلة بين طرفين عملية المبادلة ، ومن ثم في امستردام في هولندا عام 1608 ثم في لندن عام 1666 وبعدها في باريس عام 1808 وبعده هذه الأسواق نشأ سوق نيويورك للأوراق المالية عام 1993 (ابو موسى،9،2005) .

وقد مرت فكرة الأسواق المالية قبل وصولها إلى الشكل الحالي بعدة مراحل وعلى النحو التالي (الجمال،11،2001) .

المرحلة الاولى :-

و تميزت هذه المرحلة بوجود عدد كثير من البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وارتفاع نسبي في مستوى المعيشة واقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية وزراعية وعقارية وغيرها من المشاريع ، مما ادى ذلك إلى اتساع المعاملات التجارية وادي أيضا إلى كبر حجم هذه

المشروعات التي اصبحت بحاجة إلى رؤوس أموال كثيرة واصبح الفرد يعجز عن تمويلها وقد ترتب على ذلك عواقب وخيمة .

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة بعد ظهور البنوك المركزية التي سيطرت على البنوك التجارية بعد ان كانت البنوك التجارية تتميز بحرية مطلقة في المرحلة الأولى ، أما في المرحلة الثانية فقد أخذت البنوك التجارية تقوم بعملها التقليدي وهي خصم الأوراق التجارة وتقديم الائتمان ، وفقا لقواعد وأوامر البنوك المركزية لذا أصبحت القروض التي تقدمها هذه البنوك محددة على الرغم من زيادة طلب الافراد عليها .

المرحلة الثالثة :-

ظهرت البنوك المتخصصة في الاقراض المتوسطة والطويلة الأجل مثل البنوك الصناعية والزراعية والعقارية وبنوك التنمية والاستثمار ... الخ واصبحت هذه البنوك تقوم بعمليات اصدار سندات متوسطة وطويلة الاجل لسد احتياجاتها من الأموال ولكي تعني بحاجاتها لتمويل المشاريع المختلفة ، ويقوم البنك المركزي لإصدار سندات الخزائن .

المرحلة الرابعة :-

ظهرت الاسواق النقدية وفي هذه المرحلة ازدادت حركة الأوراق المالية والتجارية وشهادات الابداع القابلة للتداول وهذا يعتبر بداية اندماج السوق النقدي مع السوق المالي . المرحلة الخامسة :- اندماج الاسواق النقدية مع سوق الأوراق المالية ، واندماج الاسواق المالية مع الأسواق الدولية وذلك لتطور وسائل الاتصالات المختلفة ، وأصبحت أسواق الأوراق المالية تسهم بشراء وبيع الأوراق المالية طويلة الاجل وعمليات الأجل الأني .. الخ

ثانيا - مفهوم سوق الأوراق المالية :-

ان سوق المالية استمنت مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام والذي يمثل الوسيلة التي من خلالها يلتقي البائع والمشتري وبغض النظر عن المكان المادي للسوق ، اذ ينتفى وجود المكان بسبب ما وفرته الثورة المعلوماتية في مجال الاتصال ، ونتيجة لاتساع مفهوم السوق المالي كونه يشمل جميع

القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف القطاعات والمؤسسات والأفراد ، لذلك تجد تعاريف متعددة للسوق المالي فقد عرفت (أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية حتى يمكنهم تنفيذ عمليات البيع والشراء عن طريق السماسرة والشركات العامة في هذا المجال) (حمزة،258،2012) .

ويعرفها آخرون بانها المكان الذي تتقابل به الوحدات التي ترغب في الحصول على الأموال (المفترضة) مع الوحدات التي ترغب بتزويد الأموال (المقرضة) فيقوم السوق المالي بتسهيل عمليات التداول بين المشتريين والبائعين لحقوق الملكية والمديونية ويتم في السوق المالية تقويم اسعار الاوراق المالية وقياس عوائد ها (خضير،45،2019) .

ويرى بعض الباحثين بانها الأسواق التي توفر امكانية امتلاك أحد الأصول المالية الأسهم والسندات عبر الية منتظمة للتداول تتسم بالكفاءة والفعالية وتحقيق منفعة للمتعاملين (خيري،2013،11) وترى الباحثة سوق الأوراق المالية بانها المكان الذي تتم فيه صفقات بيع وشراء الأوراق المالية (الاسهم والسندات) وذلك لوجود البائعين والمستثمرين لتلك الاوراق وعادة تكون هذه الأسواق منتظمة تسمى البورصة) ، اما الاسواق غير المنتظمة فهي أماكن تواجد السماسرة والتجار .

ثالثا - وظائف الاسواق المالية :

تتشابه الوظائف التي تؤديها البورصات في جميع الدول التي يجد فيها سوق للأوراق المالية اذ تعد البورصة مؤسسة حيوية تقدم خدمات ممتازة للأفراد والمؤسسات الأخرى وعليه أن من أهم وظائف البورصات ما يأتي : (عبد الرضا،199،2013)

1- تعيينة وحشد لمخدرات مع توفير درجة من السيولة من المدخرين والمستثمرين بغرض التمويل ، ان القيام بعملية شراء الأوراق المالية الشركة قائمة يعمل على تسهيل خروج شخص من استثمار قائم و دخوله في استثمار آخر وعملية البيع والشراء للأوراق المالية في السوق الثانوية ليست استثمارا ماليا فحسب ، اذ يترتب على عملية التداول تسهيل الأوراق المالية الى رؤوس أموال قابلة للاستثمار في ميادين أخرى ، وعليه تعد سوق الأوراق المالية اداة فاعلة لجمع وتوظيف الأموال المدخرة .

2- توجيه الاستثمار : عندما يقل سعر الفائدة في المصارف عن الفائدة التي توفرها الأوراق المالية يسحب الجمهور ودائعه من المصارف وتنتقل روس الأموال من المصارف الى سوق الأوراق المالية والعكس بالعكس عنده زيادة معدل الفائدة .

3- اعادة بيع الاستثمارات : تمكن السوق المالية شراء الموجودات المالية واعادة بيعها أو تبادلها باي وقت من الاوقات ، فلولا امكانية اعادة بيع الموجودات المالية كل السهم التي ليس لها تاريخ استحقاق ، والسندات التي يكون تاريخ استحقاقها طويل الأجل لأدى ذلك بالمستثمرين الى التقليل من شراء هذه الاستثمارات ، وهذا التقليل لشراء الاستثمارات يفوت على الشركات الكثير من الفرص الاستثمارية ويزيد من مخاطر الاستثمارات طويلة الأجل . .

4 - خلق رؤوس أموال جديدة : اذ يمكن أن تستعمل الورقة المالية كضمان للقروض المصرفية وتصبح لها جاذبية لمختلف المستثمرين ، فعندما يضع المستثمر الورقة المالية لدى المصارف يمكن الاقتراض بضمائها مبلغا لشراء اوراق جديدة وذلك نظير فائدة معينة تقل غالبا عن الفائدة التي تجلبها الأوراق وعندما يشتري المستثمر أوراقا جديدة ترتفع اسعارها ويزيد رأسمالها الحقيقي .

5 - توفير أدوات مالية متعددة تتباين في مستوى مخاطرها وتتجاوب مع رغبات أفراد المجتمع غير المتجانسة في تحمل المخاطرة ، فالمغامرون يسعون لتحقيق عوائد مالية عالية حتى لو تطلب ذلك تحمل مخاطر عالية ، لذلك يفضلون الاسهم على السندات .

6- ان كفاءة السوق وسيولتها تمهدان عملية اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية وتساعدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بأساليب مكملة للاادخار المحلي وليست عوضا عنه

7 - اختبار قيمة الموجودات المالية : وجود السوق المالية يساعد الشركات في تحديد اسعار بيع موجوداتها المالية من خلال الاستثمارات المماثلة .

رابعاً - انواع الاسواق المالية .

وتقسم الاسواق المالية الى ما يلي

1 - سوق رأس المال

إن الآلية التي يعمل بها سوق رأس المال تختلف عن اليه عمل سوق النقد ، اذ أن سوق رأس المال يتعامل بالأدوات المالية طويلة ومتوسطة الأجل ويعرف سوق رأس المال على انه ذلك السوق التي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل كالأسهم والسندات ، وتكمل أهمية هذا السوق في تشجيع الاستثمار الرأسمالي وتقديم التمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج الى فترات طويلة (ابو موسى،21) .

وتعرف أيضا على أنها السوق الذي يتم فيه تداول الأصول المالية الطويلة الأجل ، ففي الإطار الذي يلتقي من خلال وحدات الاستثمار مع وحدات الادخار تعقد صفقات طويلة الأجل بصورة مباشرة ومن خلال الاكتتاب بالأسهم والسندات التي تعد من أهم الأوراق المتداولة في هذا السوق (سوق الأوراق المالية) (الدعمي،144) .

ويعد سوق رأس المال أداة للتوجيه الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض النقدي باتجاه الوحدات الاقتصادية ذات العجز النقدي ، وتتعامل هذا الأسواق بأدوات الدين طويل الأجل مثل السندات وأدوات الملكية كالأسهم ، ومن الخصائص المميزة لسوق رأس المال انه اقل اتساعا من سوق النقد لكنه أكثر تنظيما . وتقسم أسواق رأس المال حسب المدة الى ما يلي .

أ- الأسواق الحاضرة . (spot market)

وهي عبارة عن الأسواق التي تتعامل بالأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات على مختلف أنواعها (جويدان،29)

وهذه الأسواق تتضمن التعامل بأوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل ، والتي من أهمها الاسهم العادية والاسهم الممتازة والسندات بمختلف انواعها ، اي انها الاسواق التي يتم فيها التعامل بأوراق مالية تتيح لحاملها جزء او حصة من ملكية المشروع ، أو تتيح له الحصول على جزء من أرباحه كعائد لها ، أو الحصول على الاثنتين معا

ب - الأسواق المستقبلية

وهي أسواق لبيع الأوراق المالية وشرائها في المستقبل ، اذ يستعمل المستثمرون هذه العقود للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار أوراق المالية ، وتعرف العقود المستقبلية بأنها اتفاق بين طرفين لتسليم موجودات مالية أو حقيقية واستلامها بسعر معين في وقت لاحق (الحناوي،366،2015) .

2- سوق النقد .

يتم من خلال سوق النقد التعامل في أوعية وادوات قصيرة الأجل لا تزيد عن السنة ، وتتميز هذه الأدوات بانخفاض درجة المخاطر بها ، وتشكل ودائع التوفير والودائع للأجل وشهادات الايداع والكمبيالات المصرفية اهم هذه الأدوات ، وتعد البنوك التجارية والبنوك غير التجارية في ما يخص عملياتها قصيرة الأجل ، والخزانة العامة في حدود اصداراتها من الذون الخزانة ، وصناديق البريد من اهم المؤسسات العامة في سوق النقد ، ويمكن للمنشأة والمشروعات الحصول على احتياجاتها من التمويل قصير الأجل من خلال سوق النقد ، ويكتسب سوق النقد أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني للأسباب التالية :

1 - توفر السوق ادوات يمكن من خلالها ان يعدل الأفراد والمؤسسات من مراكز سيولتهم –

2- تتمكن السلطات النقدية المسؤولة من ادارة العرض النقدي ، وتنفيذ معظم عملياتها في سوق النقد تحقيقا للعديد من الأهداف الاقتصادية (اندراوس،8،2008)

3- سوق الأوراق المالية

وهي سوق مفتوحة غير شخصية ، لا يكون كل من المقرض والمقترض معروف كل منهما للآخر ، ويتم التعامل من خلال التجار والسماسرة ، وتبعاً لذلك تعد سوق الأوراق المالية الية يتم من خلالها تداول الأصول المالية (الاسهم والسندات) بيعا وشراء ، ومن ثم فهي تقوم بامداد المستثمرين باحتياجاتهم من التمويل طويل ومتوسط الاجل من خلال حشد الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة (اندراوس،9)

وتنقسم سوق الأوراق المالية الى :

أ - سوق الاصدار (السوق الاولية) .

بعد سوق الاصدار أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمشاريع ويتم تصريف هذه الأوراق اما بطريقة مباشرة إذ تقوم الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء كان افراد او مؤسسات مالية لكي تباع لهم الاسهم والسندات أو بطريقة غير مباشرة هي قيام مؤسسة مالية متخصصة بإصدار هذه الأوراق ثم تقوم بإعادة بيعها للجمهور مرة أخرى لتحقيق أرباحا من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعا (قص،49،2013) .

ب - سوق التداول (السوق الثانوية) تعبر عن المكان الذي تتم فيه جميع المعاملات المالية بيعا وشراء والتي يترتب عليها نقل ملكية الأوراق المالية الاسهم والسندات من البائع الى المشتري اي ان هذه السوق تتخصص بالتعامل بالأوراق المالية التي تم اصدارها في السوق الأولية وذلك بعد توزيعها مباشر او توزيعها بواسطة احدى المؤسسات المتخصصة ، وتستمد أهميتها من كونها توفر عنصر سيولة لحاملي الأوراق المالية حتى يتمكنوا من بيع ما لديهم من أسهم وسندات عنده الحاجة إلى قيمتها نقدا (الحناوي،26،2015) وتنقسم سواق الاصدار الى :

1- الأسواق المنظمة : ويقصد بها البورصات التي يتم تداول الأوراق المالية المكتملة الشروط

وعادة ما يطلق عليها بالأسواق الثانوية وتتداول في هذه الأسواق الأوراق المالية بعد اكتتاب فيها من قبل حامل هذه الأوراق ومستثمر آخر للبيع أو الشراء وهذه الأسواق تتميز بوجود مكان مادي ملموس ومحدد يلتقي فيه المستثمرون للبيع والشراء ، وكذلك تتميز هذه الأسواق بوجود التشريعات والأنظمة الخاصة التي يجب على الشركة أو المؤسسة استيفاؤها حتى يتم قيد أسهمها أو سنداتها في هذه الاسواق.

2 - الأسواق غير المنظمة : ويطلق عليها أيضا السوق الموازية وهي الأسواق التي تتعامل

بالأوراق التجارية خارج السوق المنظمة من خلال بيوت السماسرة ، ولا يوجد مكان محدد لإجراء تلك المعاملات .

وتقسيم الأسواق غير المنظمة الى قسمين هما :

أ- **السوق الثالثة** : تمثل هذه السوق جزء من السوق غير المنظمة وتتكون من بيوت السماسرة من غير الأعضاء المسجلين في الاسواق المنظمة ، ولهذه البيوت حق المتاجرة في الاسهم المدرجة في السوق المنظمة ومهما كبر حجم الصفقة مع امكانية التفاوض على عمولة السماسرة وهذا لا يمكن في الأسواق المنظمة التي يلتزم فيها تحديد حد أدنى للعمولة .

ب- **السوق الرابعة** : يكون التعامل في هذه السوق بصورة مباشرة وبدون وساطة بين المؤسسات الكبيرة والتجار الأغنياء ، والهدف منها استبعاد شركات التجارة والسمسرة في الأوراق المالية ، لغرض تخفيض النفقات خصوصا في الصفقات الكبيرة ، إذ تقوم هذه المؤسسات بالبحث عن بائع أو مشتري من خلال شبكة اتصال الكترونية تسمى Instant ، فيتم التعامل بأعداد كثيرة وبتكلفة منخفضة فضلا عن سرعة إجراء الصفقات (سلامة،15،2004)

المصادر

المصادر العربية

- 1- اندوريس بوراس : أسواق رأس المال " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008 .
- 2- إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك ، إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ' ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر .
- 3- أرشد فؤاد التميمي و أسامة عزمي سلام ، الإستثمار بالأوراق المالية " ، المسيرة للنشر ، عمان الأردن ، طبعة 2004 .
- 4- ال شبيب ، دريد كامل ، " الإدارة المالية للشركات المتقدمة " ، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع ، 2010 .
- 5- الغصين ، هال بسام عبد هلا ، " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية ادارة الأعمال، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2004 .
- 6- إسماعيل عبد الرحمان و حربي عريقات ، مفاهيم و نظم إقتصادية ، دار وائل للنشر - عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى .. ، 2004 .
- 7- السيد متولي عبد القادر ، الأسواق المالية و النقدية في عام متغير " ، دارالفكر للنشر ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 8- جميل الزيدانتين ، أساسيات في الجهاز المالي " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- 9- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الإستثمار و التمويل " ، دار عمان للنشر ، عمان ، الأردن ، طبعة
- 10- دوجلاس موسشيت ، " مبادئ التنمية المستدامة " ، ترجمة بهاء شاهر ، الدار الدولية للنشر ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- 11- زياد رمضان ، " مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثالثة 2005 .

- 12- سمير عبد الحميد رضوان ، المشتقات المالية " ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2005 .
- 13- سمير عبد الحميد رضوان ، المشتقات المالية " ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2005 .
- 14- سلامة محمد إسلام البرواري ، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي " ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- 15- شذا جمال خطاب ، " العولمة المالية ، مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 .
- 16- ضياء مجيد ، البورصات " ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، مصر ، طبعة 2005 .
- 17- فليح حسن خلف ، " الأسواق المالية و النقدية " ، عالم الكتب الحديث ، عمان ، الأردن ، طبعة 19 .
- 18- فريد راغب النجار ، إدارة شركات تداول الأوراق المالية " ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية مصر ، طبعة 2019 .
- 19- عبد الغفار حنفي و آخرون ، الأسواق المالية الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، طبعة 2006 .
- 20- عبد القادر محمد عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ، مصر طبعة 2013
- 21- كوثر ، بن سماعيل ، " التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة العطف) " ، جامعة الجيلي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، 2019
- 22- الحاج ، خليفة و مجلوى ، حسين تراري ، " تقدير نموذج احصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات خلال الفترة (2009-2014) * ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران ، الجزائر ، " ،
- 23- الحموي ، ترمين محمد غسان ، " نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2016 .

24- الهام ، حجام ، " دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية " ،
مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، جامعة أم البواقي
، الجزائر ، 2016 .

25- الزبيدي ، بلاسم محمد ، " دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار إنموذج الثمان
" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، علوم مالية
ومصرفية ، 2013 .

26- الشيباني ، سارة ، " دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية
" ، جامعة العربي بن مهدي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،
2017 .

ثالثاً : المجلات والمؤتمرات

1. احمد ، محمود جلال ، الكسار ، طلال ، " استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء
المالي و التنيز بالأزمات المالية للشركات الفشل المالي " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي
السابع ، كلية الاقتصاد والعلوم - الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2009 .

2. إسماعيل ، محمد بعد الرحمن ، " تحليل الانحدار الخطي " ، السعودية ، الرياض : معهد
الإدارة العامة ، 2001 .

3. جبل ، خالد علاء الدين ، خياطة ، كنده ، قطيني ، محمد نوري ، " دور المعرفة المحاسبية ا
في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع
العام في سوريا " ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين العدد 95
المجلد 31 ، 2008 .

4. الحبيطي ، قاسم محسن ، " استخدام نماذج التحليل المالي في إختبار فرض الإستمرار
المحاسبي للمنشآت الطالبة الاقتراض من المصارف " ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة
والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 64 ، مجلد 23 ، 2001 .

5. الحمداني ، رافعة ابراهيم ، القطان ، ياسين طه ، " استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل
المالي : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى " ،
ا مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 5 العدد 10 ، 2013 .

6. الشمري ، صادق راشد ، " القروض المتعثرة في المصارف وآثارها على الأزمات المالية ، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية " ، بحث مقدم إلى المؤشر العلمي الثالث ، جامعة الاسراء الأهلية ، عمان ، الأردن ، 2009 .
7. المرشدي ، عباس علوان ، " استعمال نموذج Sherrod)للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية الخاصة في العراق (مجلة جامعة بابل ، العلوم المصرفية والتطبيقية والهندسية ، مجلد 26 ، عدد 1 ، 2018).

المصادر الاجنبية

1. AL - Daamee , Waleed Abbas Jebur , Tareq Fakhir Abood Almowail 2021 , The Role Of Visionary Leadership In Reducing The Financial Failure Of Banks: An Exploratory Study In A Sample Of Iraqi Commercial Banks , Turkish Journal of Computer and Mathematics Education , Department of Finance and Banking Sciences , Faculty of Administration and Economics , Kufa University , Vol.12 No. 7
2. Alhamd, Mohammed, Ridha Malik Al - Sayed Noor, Mostafa Abdulla, Alhamzah Alnoor, Bilal Eneizan, 2019, How Does Financial Analysis Influence the Firm's Failure of the Iraqi Private Sector?, The Journal of Social Sciences Research, Vol. 5, issue. 9 .
3. David, O. Mbat & Eyo LEyo, Corporate Failure: Causes and Remedies, University of Calabar, Nigeria, Business and Management Research Vol 2, No.4; 2013
4. chmai, Jasim Mohammed Mushib, Al-Rikabi, Zainab Husham Qasim, Factors of Failure of the Iraqi Banking System in the Implementation of the Decisions of the Basel Committee, European Journal of Economic and Business Studies, Vol 4, No 1, 2018
5. Huang - Jen, Tu & Wan - Chu Yen & Pin - Chang Chen "Using super efficiency DEA to benchmark the Internet channels efficiency", 6th International Conference on Service Systems and Service Management, 2009
6. Rout, AmiyaRanjan, Advantages and Disadvantages of Logistic Regression , geeksforgeeks Article , 03 Jun , 2020